# جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا

**يافوز قوتش تورك**

باحث سياسي

## ملخص

تتناول هذه المقالة الحرب الأهلية في سوريا من منظور حقوق الإنسان، بدءًا من آذار(مارس) 2011 حتى وقتنا الراهن. وقد حاولتُ فيها رصد وتشخيص الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وجرائم الحرب، والجرائم ضد الإنسانية- التي ارتكبتها أطراف مختلفة، سواء أكانوا من النظام أم من المعارضة، أم من داعش أم من غيرهم من الجماعات والتنظيمات.

## حقوق الإنسان في سوريا قبل الحرب الأهلية

وقعت سلسلة من الانقلابات والصراعات على السلطة في الجمهورية العربية السورية، واستمر ذلك لعقود، بعد إعادة تأسيسها عام 1961. وانتهت هذه الفترة بانتصار حافظ الأسد، عضو الجناح العسكري لحزب البعث في عام 1970. كانت الدولة السورية جمهورية على الورق، فقد سيطرت عائلة الأسد فيها منذ ذلك الحين على المناصب الرئيسة كافة.

لم تكن حقوق الإنسان في سوريا في حالة جيدة خلال عهد حافظ الأسد. فمن ناحية، صادقت الحكومة على العديد من الاتفاقيات في مجال حقوق الإنسان، مثل: "العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية"، و"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري"، و"العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية" و"الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة". كما انضمت سورية أيضًا إلى اتفاقية جنيف عام 1949. ومن ناحية أخرى، ظلت سوريا إحدى الدول الأكثر قمعًا في العالم في السنوات الـ40 الماضية. ظلت حالة الطوارئ سارية بين عامي 1963 و2011، ومنحت الحكومة الأمن صلاحيات واسعة للاعتقال التعسفي، كما فرضت قيودًا على حرية الحركة والتعبير. وتسبب نظام الحزب الواحد في ظل هيمنة حزب البعث وعائلة الأسد في حدوث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

رؤية تركية
2015 - 14
112 - 99

حدثت أخطر انتهاكات لحقوق الإنسان في عهد حافظ الأسد في الثمانينيات. ففي عام 1980 قتل المئات في جسر الشغور، وسرمدا وكنصفرة. وعقب محاولة اغتيال حافظ الأسد في دمشق، قتل ألف سجين في سجن تدمر، على بعد نحو 200 كم شمال شرق دمشق في 26 يونيو 1980. ووقعت أكبر مجزرة في عهد حافظ الأسد في عام 1982 في مدينة حماة؛ لإخماد الانتفاضة في المدينة، إذ حاصرت وحدات الجيش المدينة، وقصفتها جوًّا ومدفعيًّا من دون تمييز بين المدنيين والمسلحين. وسقط خلال هذه العمليات العسكرية ما بين عشرة آلاف إلى 25 ألف قتيل. ولم يعلم المجتمع الدولي عن مجزرة حماة لفترة طويلة . ولم يخضع مرتكبو هذه الانتهاكات الجسيمة للمحاكمة. لقد حظرت سياسة النظام القمعية الديمقراطية، وقمعت المعارضة، كما اضطر المعارضون إلى العيش في المنفى.

ثم أعطت خلافة بشار الأسد بعد وفاة والده في عام 2000 بارقة أمل في إنهاء عقود القمع. في بداية حكمه، وعد بشار الأسد بالحرية السياسية والاقتصادية، إلا أن الفترة التي كانت تعرف باسم ربيع دمشق لم تدم طويلًا. فقد وصف تقرير حقوق الإنسان لوزارة الخارجية الأمريكية لعام 2010 سوريا بالنظام الاستبدادي، وأشار إلى أن قوات الأمن ارتكبت أعمال قتل خارج نطاق القضاء، وكانت هناك تقارير أخرى عن حالات الاختفاء القسري والتعذيب الممنهج في مراكز الاحتجاز والسجون. وكمنَ لبُّ المشكلة في إفلات ضباط الأمن من العقاب، فلم تتم أية تحقيقات رسمية حول جميع هذه الانتهاكات. وجاء في التقرير أيضًا أن القضاء في سوريا لم يكن مستقلًا. وكذلك استمرت أعمال العنف والتمييز المجتمعي ضد المرأة، والتمييز ضد الأقليات، وخاصة الأكراد ، وفرضت قيودًا شديدة على حقوق العمال .

كان يُزعم أن الخلافات الطائفية لم تكن مشكلة في سوريا قبل الربيع العربي، وأنها بدأت فقط بعد مارس 2011 كصراع طائفي مصطنع. بالطبع، هذا الادعاء خاطئ عندما يؤخذ بعين الاعتبار من منظور تاريخي. فعائلة الأسد تنتمي إلى الطائفة النصيرية التي تشكل حوالي 12 في المئة من مجموع السكان في سوريا، لكنها وإن كانت أسرة علوية إلا أنها دفعت القومية العربية إلى الواجهة بدلًا من النصيرية . وبالإضافة إلى هيمنة النصيريين على المناصب العليا في سوريا، كان يُعيّن بعض أعضاء العائلات السنية في المناصب

المرموقة وفي الوزارات المهمّة أو الجيش. لكن بالرغم من ذلك، هيمنت النصيرية على حوالي 90 في المئة من المناصب الإدارية، ووحدات الجيش والأمن. ولم تكن الهوية الدينية والعرقية مهمة بالنسبة للحكومة ما لم يتعلق الأمر بالتشكيك في شرعية النظام . فدائمًا تجاهلت الحكومة الصراعات الاجتماعية في البلاد. ومن ثَمّ انكسر التوازن المصطنع بعد الانتفاضة الأخيرة.

اندلع الربيع العربي في تونس في ديسمبر 2010 ووصل إلى سوريا في مارس 2011. وقابل بشار الأسد الاحتجاجات المناهضة للحكومة بالقمع الوحشي. كانت هذه الطريقة مجدية خلال عهد حافظ الأسد، حيث لم يكن عهده عصر تدفق المعلومات. إنّ وسائل الاتصالات والإعلام الحديثة، مثل: الإنترنت والهواتف النقالة، وكذلك تأثير الربيع العربي- منحت الأمة السورية الشجاعة في مواجهة الحكم الاستبدادي.

استخدم النظام قوات الشرطة والجيش ووحدات الاستخبارات وميليشيات الشبيحة لقمع الاحتجاجات. لكن هذه الوحشية أدت إلى اتساع رقعة الاحتجاجات في جميع أنحاء البلاد. وأخيرًا، تحولت الاحتجاجات السلمية في سوريا إلى انتفاضة في بداية الأمر، وعندما لم يستجب النظام للمطالب الشعبية، تحولت إلى العنف، ثم إلى الكفاح المسلح من قبل بعض جماعات المعارضة التي تهدف إلى قلب نظام الحكم. وأصبحت الأراضي السورية مسرحًا لحرب أهلية، واستولى بعض المعارضين على بعض المناطق والمدن في البلاد.

## الطريق إلى الحرب الأهلية

دخلت الحرب الأهلية في سوريا عامها الخامس في مارس 2015، ولقي أكثر من 220 الف شخص مصرعهم، وأصيب مئات الآلاف من الأشخاص، وأجبر ما يقرب من نصف السكان على الهجرة من ديارهم، كما نزح أكثر من أربعة ملايين سوري إلى الدول المجاورة. علاوة على ذلك، ارتكبت انتهاكات جسيمة بشأن حقوق الإنسان، وجرائم ضد الإنسانية، وجرائم حرب خلال الحرب الأهلية، وأصبحت سوريا مسرحًا لأعظم دراما إنسانية في القرن الحادي والعشرين.

بالطبع، كان نهج الحكومة عاملًا رئيسًا في اندلاع الحرب الأهلية. إذ بدأت الأحداث بكتابة 15 صبيًّا بعض الرسومات والعبارات المناهضة للنظام على الجدران في مدينة درعا في مارس 2011، فقامت

قـوات الأمن باعتقالهم وتعذيبهم. وبدلًا من إجراء تحقيق شـامل مع قـوات الأمن لتهدئة الحشـود الغاضبة بعد هذه الجريمة، حاولت الحكومـة قمـع المتظاهريـن. واتسـعت رقعة الاحتجاجـات. ولوقـف الاضطرابـات، أصدر بشـار الأسـد عفوًا عامًّا عن السـجناء السياسـيين، مرة في 7 مارس، وأخرى في 31 مايو 2011. ثم أنهى حالة الطوارئ السارية منذ عام 1963 في 19 أبريل 2011؛ وألغى مجلس أمن الدولـة الأعلى، ووافق على قانون جديـد يسـمح بالمظاهـرات السـلمية. ومـع ذلـك، كانت هذه الخطـوات متأخرة، لوقف الاحتجاجـات وتحولهـا إلى حـرب أهليـة في سوريا .

اندلعـت الاحتجاجـات في البدايـة في جنوب البلاد، ثم امتدت إلى الشـمال بالقرب من الحدود التركية. وأعلنت المفوضة السامية لحقوق الإنسـان في الأمم المتحدة نافي بيلاي في بيان لها في 9 يونيو 2011 أنه اسـتُخدمت أسـلحة ثقيلة ضد الاحتجاجات السلمية في سـوريا. وبعد حوالي شهرين، في 2 أغسطس 2011، دعـا الاتحاد الدولي لحقوق الإنسـان (FIDH) أعضـاء مجلـس الأمـن إلى اتخـاذ موقف بشأن الجرائم التي ترتكب في سوريا، وأكد أن الجرائم في سوريا قد ترقى إلى جرائم ضـد الإنسـانية . ووافـق المجلـس عـلى بيان إدانة غير ملزم، بدلًا من مشروع قرار بفرض عقوبات، وإدانة عمليات الحكومة السـورية ضد المدنيين في 3 أغسطس 2011.

وبينـما كان المجتمع الدولي يناقش مسـألة التدخـل في الأشـهر الأولى للاحتجاجـات، كثفـت القـوات الحكوميـة مـن انتهاكاتهـا. في هـذه الفـترة، ارتكبـت جهـات حكوميـة مختلفـة انتهاكات جسـيمة لحقوق الإنسـان، بـدءًا مـن عمليـات التعذيب والقتـل خارج نطـاق القضـاء. ولم تكـن الجرائم في سـورية ممنهجـة فحسـب، بـل كان تنفيذهـا أيضًـا جـزءًا من سياسـة الدولة. وكانـت وحدات الجيـش وميليشـيا الشرطـة، والشـبيحة ، والمخابـرات هي الجهات المسـؤولة عن هذه الجرائم . في الأشـهر التي تبعتهـا، بدأ النظام باسـتخدام المدفعية الثقيلـة والغارات الجوية على المدنيـين، وقصف البنـى التحتية المدنية. ومنعت قوات الأمن بشكل روتيني الجرحى من الحصول على المسـاعدة الطبية، وفرضت حصـارًا عـلى عـدد مـن البلـدات، وحرمت السـكان مـن الخدمات الأساسـية. وقد أدى استخدام الوسائل الفتاكة إلى سقوط الآلاف من القتلى.

## الوفيات

بسـبب صعوبـة التحقـق مـن مصـادر إحصاءات أعداد القتلى، تقوم بعض المنظمات غـير الحكوميـة السـورية بإحصـاء الوفيات في سـوريا. وبـدءًا مـن ينايـر 2014، أعلـن مكتـب المفـوض السـامي لحقـوق الإنسـان بالأمـم المتحدة أن الأمم المتحـدة قد توقفت عن تحديث بيانات أعداد قتلى الحرب الأهلية في سـوريا. ولم تنـشر الحكومـة السـورية أيّ إحصـاءات عن أعداد الوفيات. وعلاوة على ذلـك، ليس هناك معلومـات تفيد بأن النظام يحصي أعداد القتلى.

دائـمًا يرفض طرفـا الحـرب أو مؤيدوهما بيانات أعـداد القتلى خلال الحـرب الأهلية؛ متذرعـين بأنها "مشـوّهة" و"غـير معروفة". حاليًّـا، توفر الأمم المتحـدة ومنظمات حقوق

**على الرغم من أن النظام هو المسؤول عن الغالبية العظمى من الوفيات، إلا أن تنظيم داعش يعد القاتل الأكبر في سوريا؛ لأنه ينشر طرق إعدامه وهجماته الوحشية في وسائل الإعلام الاجتماعية**

الإنسان الدولية معلومات عن أعداد القتلى تقريبًا. فوفقًا لتقرير مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان بالأمم المتحدة، والذي نُشر في أغسطس 2014، وصل عدد الأشخاص الذين قتلوا في سوريا إلى 191369 شخصًا . من ناحية أخرى، هناك قواعد بيانات لمنظمات غير حكومية سورية، مثل المرصد السوري لحقوق الإنسان، والشبكة السورية لحقوق الإنسان، والمركز السوري للإحصاء والبحوث، ومركز توثيق الانتهاكات. وبينما يوثق المرصد السوري لحقوق الإنسان والشبكة السورية لحقوق الإنسان عمليات القتل في سوريا التي ارتكبها النظام، ومجموعات المعارضة، والمتطرفون، وداعش... وغيرهم، يوثق آخرون مقتل المدنيين وأفراد الجماعات المعارضة المسلحة الذين يطلقون عليهم شهداء. تستند المنظمات غير الحكومية السورية في تقاريرها إلى وسائل الإعلام المحلية، وبيانات جماعات المعارضة، وموظفي المنظمات الإنسانية، وسجلات المستشفيات، وتقارير منظمات حقوق الإنسان... وغيرها من مصادر سجلات الوفيات. وقد وثق المرصد السوري لحقوق الإنسان الذي يتخذ من المملكة المتحدة مقرًّا له، مقتل ما يقرب من 300 ألف سوري منذ 18 مارس 2011 . وعندما نأخذ بعين الاعتبار كل هذه التقارير، يمكننا القول إن ما لا يقل عن 1 في المئة من سكان سوريا قتلوا خلال الحرب الأهلية.

ويظهر التقرير الشهري للشبكة السورية لحقوق الإنسان أن 2231 شخصًا قتلوا في أبريل 2015 في سوريا. ووفقًا للتقرير فإن 1884 شخصًا منهم سقطوا على أيدي قوات النظام، و220 من الضحايا قتلوا على أيدي الجماعات المتطرفة، وقتل نحو 82 شخصًا على أيدي جماعات المعارضة المسلحة، كما سقط 42 شخصًا على أيدي جماعات مجهولة. أيضًا قوات التحالف مسؤولة عن مقتل 3 أشخاص. من خلال هذه الإحصائيات يظهر أنّ النظام مسؤول عن 84 في المئة من الوفيات .

على الرغم من أن النظام هو المسؤول عن الغالبية العظمى من الوفيات، إلا أن تنظيم داعش يعد القاتل الأكبر في سوريا؛ لأنه ينشر طرق إعدامه وهجماته الوحشية في وسائل الإعلام الاجتماعية. نظام الأسد يقتل السوريين من خلال الهجمات الجوية والقصف على المناطق المدنية، ومنع وصول المساعدات الإنسانية إلى المناطق التي تسيطر عليها المعارضة، أو بقتل المواطنين في مراكز الاحتجاز والسجون نتيجة التعذيب. وعلى عكس داعش، يحاول نظام الأسد إخفاء عمليات الإعدام الوحشية، وينفي جرائم حربه، مثل استخدام القنابل العنقودية أو البراميل المتفجرة. الفرق بين النظام وداعش هو الأساليب التي تستخدم في القتل. على كل حال، كلاهما مأساة بالنسبة للمواطنين في سوريا.

**نُشِر عديد من التقارير خلال الحرب الأهلية عن أساليب التعذيب الممنهج، والمعاملة السيئة التي يرتكبها النظام، ومراكز الاعتقال، فضلًا عن قصص التعذيب**

## جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية

في الفترة التي تلت الحرب الأهلية، وبالإضافة إلى الانتهاكات والجرائم ضد الإنسانية التي ارتكبها النظام، كانت هناك أيضًا جرائم حرب. لاحظت منظمات حقوق الإنسان في سوريا، والأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان، وأصدرت تقارير حول هذه الانتهاكات. ومع ارتفاع الحالات، اتفقت المنظمات على ملاحظات وشخصيات عامة بشأن الانتهاكات بدلًا من التركيز على الحالات الفردية.

## النظام

نُشر عديد من التقارير خلال الحرب الأهليَة عن أساليب التعذيب الممنهج، والمعاملة السيئة التي يرتكبها النظام، ومراكز الاعتقال، فضلًا عن قصص التعذيب.

أما جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان التي كشفت عنها منظمات حقوق الإنسان والأمم المتحدة فهي أساسًا: القتل خارج نطاق القانون، واستخدام القوات الحكومية العنف، والاعتقالات الجماعية، والتعذيب، والاغتصاب، والتهجير القسري، والاختطاف، والاختفاء القسري، والنهب، وتدمير الممتلكات، والمعاملة اللاإنسانية، والقمع، وانتهاكات حرية الإعلام (ولاسيما استهداف وسائل الإعلام والمدافعين عن حقوق الإنسان)، والعمليات العسكرية، ومحاصرة المدن (الممارسات التي تصل إلى العقوبة الجماعية التي ارتكبت ضد المدنيين)، ومنع الوصول إلى المستشفيات .

ظروف السجن القاسية هي أيضًا وسيلة من وسائل التعذيب. وقد أسهمت الزيادة الحادة في حالات الاعتقال إلى تدهور ظروف السجون وأماكن الاحتجاز. تقول منظمات حقوق الإنسان إن الشكاوى الشائعة بين المعتقلين هي: الظروف القذرة غير الصحية، وضيق المساحة، سواء من حيث الحركة أو الاستلقاء أو النوم، وعدم وجود أسرة للنوم عليها، وفرض القيود على استخدام المراحيض، وعدم كفاية الضوء، والطعام الرديء للغاية . وهناك أساليب خاصة للتعذيب في مراكز اعتقال سرية، مثل الضرب لفترات طويلة، وغالبًا باستخدام الهراوات والأسلاك، ووضع المعتقلين في أوضاع مؤلمة لفترات طويلة، وغالبًا باستخدام معدات صنعت خصيصًا للتعذيب، وباستخدام الكهرباء، والحرق بحمض بطارية السيارة، والاعتداء الجنسي، والإذلال، وخلع الأظافر، والإعدام الوهمي . كما كشف تقرير منظمة العفو الدولية الذي صدر في عام 2012 عن التعذيب الواسع النطاق وسوء المعاملة في سوريا، بما في ذلك 31 أسلوبًا للتعذيب وسوء المعاملة تنتهجها

قوات الأمـن، والجماعـات الموالية للحكومة والجيـش، وميليشـيا الشـبيحة. وعلاوة على ذلك، أكـد تقرير الأمم المتحـدة أن التعذيب الممنهـج موجـود في جميـع مراكـز الاحتجاز والسـجون في سوريا، والسـلطات الحكومية هي المسؤولة عن هذه الجرائم .

أيضًـا اغتصاب النسـاء والفتيات في أثناء الحرب الأهلية في سـوريا من بين الانتهاكات الجماعية. وخوفًا من الاغتصاب، فرّت آلاف النساء والفتيات إلى الدول المجاورة. ضحايا الاغتصـاب في سـوريا في معظـم الأحيـان يـترددن في الإبـلاغ عـن العنف الجنسي، أو تلقي العلاج بسـبب وصمة العار والأعراف الاجتماعية القوية التي تتعامل مع الاغتصاب على أنه عار على الأسرة .

أيضًـا تقـوم قـوات الحكومـة السـورية بشـنّ هجمات عـلى المناطـق السـكنية لإيذاء المدنيين، بدلًا من شـنّ الهجمات ضد القواعد العسـكرية للجماعـات المسـلحة. وثمة نقطة أخـرى؛ وهـي أن الطائـرات المقاتلة تقصف أماكـن التجمعات، مثل المسـاجد والمدارس والمستشـفيات والمخابـز ومحطـات الوقـود. عـلاوة على ذلـك، تقـوم القـوات الحكومية أيضًـا بقصـف مرافـق الرعايـة الصحيـة والمستشـفيات. كـما أن الطواقـم الطبيّة التي تقـدم مسـاعدات طبيـة للمعارضـين في المستشـفيات تخضـع للاحتجـاز والاعتقال، وتتعرض للتعذيب أو القتل .

وقد اسـتخدمت القوات الجوية السورية أيضًـا الذخائر العنقوديـة في الحرب الأهلية. ومـن المعـروف أن اسـتخدام الذخائـر العنقودية يعد "جريمة حرب"، واستخدامها محظـور دوليًّـا. وفي عـام 2013 رُصِـدَ ما لا يقل عن 119 موقعًا في مختلف أنحاء سوريا،

استخدم فيها 156 من الذخائر العنقودية على الأقل فيها. علاوة على ذلك، يستخدم الجيش السوري الصواريخ غير الموجهة، والقنابل الحرارية الضغطية.

في العامين الماضيين، بدأ النظام استهداف المدنيين من خلال إلقاء البراميل المتفجرة عليهم. وفقًا لآخر تقرير لمنظمة العفو الدولية، شنت القوات الحكومية هجمات مستمرة باستخدام البراميل المتفجرة وغيرها من الأسلحة المتفجرة على المناطق المأهولة بالمدنيين من يناير 2014 إلى مارس 2015. وقد قُصف 14 سوقًا عامة، و12 محطة نقل، و23 مسجدًا، و17 مستشفى. ومنذ عام 2012 حتى فبراير 2015 قتل نحو 12 ألف شخص نتيجة الهجمات بالبراميل المتفجرة التي تستخدمها القوات الحكومية. وبلغ عدد المقاتلين بين هؤلاء القتلى الذين سقطوا نتيجة هجمات القوات السورية 473 قتيلًا فقط. وهذا يعني أن 96٪ من مجموع القتلى مدنيين .

وظهر أبرز الأدلة على جرائم الحرب في يناير عام 2014، حيث قام شرطي عسكري يعمل في الجيش السوري، يحمل لقب "قيصر"، بالتقاط ٥٥٠٠٠ صورة لـ١١٠٠٠ من القتلى المعارضين. وأكدت لجنة من ثلاثة رؤساء سابقين من النيابة العامة في المحاكم الجنائية صحّة الصور، ووافقت على أنها مصدر يعتد به. تعرض الأشخاص في هذه الصور إلى التعذيب المنهج، إذ قُيدت أيديهم وأرجلهم بطرق مؤلمة، باستخدام

أدوات، مثل القضبان. وبعضهم كان من ضحايا الخنق برباط. ولاحظت اللجنة وجود علامات الموت جوعًا على البعض؛ وتبين أن الجوع غالبًا ما يستخدم وسيلة من وسائل التعذيب والإعدام المنظم. وقررت اللجنة أن كلّ هذه النتائج كان "دليلًا واضحًا" لاستخدامها في المحكمة الجنائية الدولية . قبل أن تظهر هذه الأدلة، أكدت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية لحقوق الإنسان في تقاريرها جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية التي يرتكبها النظام في سوريا. ومع ذلك، كانت هذه هي المرة الأولى التي تنكشف فيها بعض من جرائم الحرب التي ترتكب في سوريا.

## الثوار

على الرغم من أن قوات الأمن التابعة للحكومة السورية وحدها كانت ترتكب انتهاكات حقوق الإنسان في بداية الاحتجاجات، إلا أن بعض جماعات المعارضة -كما ذكرت الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى لحقوق الإنسان- ارتكبت انتهاكات أيضًا، مثل القتل خارج نطاق القضاء، وتعذيب المدنيين، وقوات الأمن التي استسلمت. ومن المعلوم أن الجماعات المسلحة ليست طرفًا في اتفاقيات حقوق الإنسان، وتبدو غير مسؤولة عن انتهاكات قانون حقوق الإنسان. ومع ذلك، يجب على جماعات المعارضة المسلحة احترام "قانون الحرب"، والقانون الإنساني "قانون النزاعات المسلحة" . فأي تنظيم أو حزب أو جماعة، بغض النظر عن الكيفية التي يسمي بها نفسه، ينتهك بشكل ممنهج المادة الثالثة من اتفاقية جنيف (الرابعة) بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب لعام 1949- لا يجوز عدّه "فصيلًا محاربًا"، لكن يجب محاكمة عناصره على أنهم مجرمو حرب أو إرهابيون بحسب اتفاقيات جنيف. ووفقًا لذلك، فإن الجماعات المنخرطة في الكفاح المسلح ضد النظام السوري ملزمة باحترام القانون الإنساني. كما أن جماعات المعارضة المسلحة والمدنية الموجودة في البلاد وخارجها مسؤولة ليس فقط عن الحفاظ على النظام في المناطق التي تسيطر عليها فقط، بل عليها العمل أيضًا وفقًا لحقوق الإنسان والقانون الإنساني في نفس الوقت الذي تقاوم فيه النظام غير الديمقراطي. وهذا يشمل مسؤولية حماية المدنيين من الأذى عند شنّ هجمات ضد أهداف عسكرية. وكذلك الجماعات المسلحة المناهضة للحكومة، التي تقوم بقصف القرى الموالية للحكومة في إدلب ودمشق على وجه الخصوص، يجب عليها أن تتوقف عن هذا النوع من الهجمات.

وبالإضافة إلى النظام وجماعات المعارضة، هناك طرف ثالث في سوريا ارتكب جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية، وهو داعش (تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام) الذي قام بارتكاب إعدامات جماعية، والاستعباد الجنسي، والتعذيب والاغتصاب، والتشويه. ويواصل داعش ارتكاب جرائم حرب في سوريا على نطاق واسع.

## استخدام الأسلحة الكيميائية

واجهت سورية انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان خلال السنة الأولى من النزاع؛ ومع ذلك، في البداية، لم تستخدم الأسلحة الكيميائية. وأعلنت الحكومة

**أعلنت جماعات المعارضة في 21 أغسطس 2013 أن مئات الأشخاص قتلوا في هجوم كيميائي في منطقة شرق الغوطة في دمشق من قبل قوات الأسد**

السورية لأول مرة في 23 يوليو 2012 أنها تمتلك "أسلحة كيماوية وبيولوجية، وأنها لن تستخدمها في أثناء النزاعات الداخلية ما لم تواجه تدخلًا خارجيًّا" . وفي العام نفسه، اتهمت الحكومة والجماعات المعارضة السورية بعضها بشن هجمات كيماوية. من ناحية أخرى، أوضحت الدول الغربية، وعلى وجه الخصوص الولايات المتحدة أن سوريا ستواجه تدخلًا أجنبيًّا إذا استخدمت أسلحة الدمار الشامل ، في حين أن البلدان الأخرى التي تدعم سوريا، مثل روسيا، ذكرت أن الأسلحة الكيميائية في سوريا تحت السيطرة، والحكومة نقلت الأسلحة الكيميائية إلى مناطق أكثر أمنًا.

ولمواجهة ضغوط المجتمع الدولي، سمحت سوريا لمفتشي الأمم المتحدة بزيارة المناطق التي زعم استخدام الأسلحة الكيميائية فيها، في نهاية يوليو 2013. وبينما كان فريق الأمم المتحدة في سورية، أعلنت جماعات المعارضة في 21 أغسطس 2013 أن مئات الأشخاص قتلوا في هجوم كيميائي في منطقة شرق الغوطة في دمشق من قبل قوات الأسد . لكن دمشق نفت مسؤوليتها عن أي هجوم، بحجة أن جماعات المعارضة حاولت إلهاء فريق الأمم المتحدة في البلاد. لكن صدر تقرير الأمم المتحدة الذي قدم إلى مجلس الأمن الدولي يوم 16 سبتمبر 2013 وأكد أنه استخدمت أسلحة كيميائية على نطاق واسع، وأسفر عن سقوط كثير من الضحايا، ولاسيما في صفوف المدنيين، بينهم عدد من الأطفال. وذكر الخبراء أنه لا توجد أدلة تشير إلى أن جماعات المعارضة تمتلك الصواريخ المذكورة في التقرير. وصرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون أن 85 في المئة من العينات الواردة تحتوي على غاز السارين، الذي يعد استخدامه جريمة حرب .

وتحت وطأة ضغوط المجتمع الدولي وإمكانية التدخل العسكري، وافق النظام السوري على "اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتخزين واستعمال الأسلحة الكيميائية، وتدمير تلك الأسلحة في 14 سبتمبر 2013، ووافق على الكشف عن مخزونه من الأسلحة الكيميائية والقضاء عليها بمساعدة الأمم المتحدة بحلول منتصف عام 2014. واعتبارًا من سبتمبر 2014، أُعلن عن تدمير 96٪ من الأسلحة الكيميائية في سوريا . وكانت سورية قد بدأت أيضًا تدمير المخابئ تحت الأرض والحظائر التي كانت تستخدم لإنتاج وتخزين الأسلحة الكيميائية في عام 2015. ومع ذلك، وجد المفتشون الدوليون آثار غاز السارين وغاز الأعصاب في موقع لِلأبحاث العسكرية في سوريا، لم يكن قد أُعلن عنه للوكالة الدولية للأسلحة الكيميائية العالمية في مايو 2015 . لكن تدمير السارين لم يضع حدًّا للهجمات الكيمياوية. بدلًا من السارين، بدأ النظام في استخدام مادة كيميائية أخرى لم تكن على قائمة الأسلحة الكيميائية: الكلور. فالجيش السوري يستخدم القنابل المسيلة

للدمـوع والبراميل المتفجرة ضـد المتمردين، وكلهـا تحتوي على الكلور. وأحدث هجمات الكلور كانت على إدلب في مارس 2015.

## الخاتمة

أصبحـت سـوريا أكـبر مأسـاة في القرن الحادي والعشرين في غضون خمس سـنوات. وبالإضافـة إلى الأزمة الإنسـانية نتيجة تدفق اللاجئـين السـوريين، هنـاك جرائـم حـرب وجرائم ضد الإنسانية ترتكب بشكل مستمر. كـما أنـه لم يتسـنَّ وقـف الهجـمات الكيميائية وأسـاليب التعذيـب الشـديدة القسـوة، والمجـازر الناجمة عن البراميـل المتفجرة. فقد أخفـق المجتمـع الـدولي والأمـم المتحـدة في اتخـاذ تدابـير فعالة لإيقاف هـذه الجرائم. كما أخفـق مجلـس الأمـن الـدولي في التوصل إلى حـل بموافقة الـدول الأعضاء ضـد الجرائم في سـوريا. وقـد عينـت الأمم المتحـدة ثلاثة مبعوثـين لإيجـاد حلّ لهـذه الأزمـة حتى هذا الوقـت، ولكن لم ينجح أي منهم، حتى إنه لم يتـم التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار من أجل إيصال المساعدات الإنسانية.

وبعـد ثـلاث سـنوات، لم يسـتطع مجلس الأمن الدولي سوى إصدار قرار في 22 فبراير 2014 ردًّا عـلى جرائـم الحـرب والجرائـم ضـد الإنسـانية. وطالب القـرار رقم 2139 جميـع أطـراف النـزاع بالتوقف الفـوري عن الاسـتخدام العشـوائي للأسـلحة في المناطق المأهولـة بالسـكان، والتوقـف عـن اعتقـال المدنيين، أو تعذيبهم، والاختفاء القسري، أو تقييد إيصال المسـاعدات الإنسـانية. وعندما أحجمت الحكومة السورية عن الامتثال لهذا القرار، أصـدر مجلس الأمن القـرار 2165، الذي سـمح بإيصال المسـاعدات الإنسـانية مـن خـلال الحـدود وخطـوط الـصراع مـن قبل الأمم المتحـدة وشركائها. وبغض النظر عن هذه القرارات غـير الناجحة، فقد أخفق مجلـس الأمـن في إحالـة الملف السـوري إلى المحكمـة الجنائيـة الدولية؛ بسـبب اعتراض روسيا والصين في مايو 2014.

على المجتمع الدولي أن يتحمل مسؤولياته في التحقيـق ومقاضاة مرتكبي جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية في سوريا، وإحالتهم إلى المحكمـة الجنائيـة الدوليـة. وبالطبـع إذا حـدث ذلك، فسـوف يتوقف سـفك الدماء في سوريا، ولن تحدث جرائم مماثلة في مناطق مختلفة من العالم في المستقبل.

## المصادر والمراجع:

لمزيد من المعلومات انظر، Yavuz Güçtürk "The Loss of Humanity: The Human Rights Dimension of the Civil War in Syria" SETA Publications Ankara p.23-24.

Worst of the Worst 2012: The World's" Most Repressive Societies" Freedom House www.freedomhouse.org /report / special-reports /worst-worst-2012-worlds-most-repressive-societies.

See. "Syria: An Amnesty International Briefing" Amnesty International (Publications (November 1983

يشكل الأكـراد حوالي 10 في المئة من مجموع السكان في سوريا. في تعداد عام 1962 صُنِّف الأكراد تحت ثلاث فئات مختلفة: مواطنين، وأجانب، وغير مسجلين. صدر للمواطنين الأكراد بطاقات هوية رسمية، ومُنح الأجانب منهم بطاقات هوية حمراء. وتم إحصاء حوالي 300 الف من الأكراد السوريين على اعتبارهم "غير مسجلين" وصودرت ممتلكاتهم. ومن أجل منع

مشاركة الأكراد في احتجاجات مارس 2011 أعلنت وزارة العمل والشؤون الاجتماعية في سوريا أن الأكراد الذين ليس لديهم بطاقات هوية سيحصلون على وظائف بوصفهم مواطنين سوريين وفقًا لقرار الوزارة الصادر بتاريخ 7 مارس 2011. انظر، Muhittin Ataman "Suriye'de İktidar Mücadelesi" [Power Struggle in Syria] SETA Report no. 6 (April 2012) p.32.

تقرير حقوق الإنسان لعام 2010: سوريا، http://www.state.gov/j/drl/rls/hrrpt/2010/nea/154473.htm

عاش النصيريون في سوريا أقلية دينية عدة قرون، على أنهم علويون، ودعمهم الاستعمار الفرنسي ضد السنة الذين يشكلون أغلبية في البلاد عندما احتلت فرنسا هذه المنطقة بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية. ومنذ ذلك الحين، عُيِّن النصيريون في مناصب مهمّة في الدولة، وعلى وجه الخصوص أعضاء في المجلس العسكري؛ ومن ثَـمّ، فرضوا قبضتهم على الحكومة. وخلال الانتداب الفرنسي على سوريا ، حظي النصيريون بالرتب العسكرية العليا، وشغلوا المناصب منذ استقلال سوريا في الخمسينيات.

Eyal Zisser Commanding Syria: Bashar al-Asad and the First Years in Power (I.B. Tauris New York:2007) p. 65.

أعربت الأمم المتحدة رسميًّا أن الوضع في سوريا يعد حالة حرب أهلية في بيان هيرفيه لادسو، وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام. "سوريا في حالة حرب أهلية، صرح بذلك المسؤول في الأمم المتحدة لـ" بي بي سي، 12يونيو 2012.

بيلاي تحثّ سوريا على وقف الهجمات على شعبها Pillay urges Syria to halt its assault on its own people" The Office of the United Nations High Commissioner for Human Rights (OHCHR) June 9 2011.

المادة 7، بعنوان "جرائم ضد الإنسانية"، من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية تنصّ على أن، أي فعل من الأفعال التالية متى ارتكب في إطار هجوم واسع النطاق أو منهجي موجه ضد أية مجموعة من السكان المدنيين، وعن علم بالهجوم. بعض من هذه الأعمال هي: القتل العمد، والإبادة. والإبعاد أو النقل القسري للسكان. السجن أو الحرمان الشديد من الحرية البدنية بما يخالف القواعد الأساسية للقانون الدولي؛ التعذيب؛ الاغتصاب؛ الاختفاء القسري للأشخاص. اضطهاد أية مجموعة من السكان المدنيين؛ تعمّد إلحاق ألم شديد أو معاناة شديدة؛ أو الحرمان من الحصول على الطعام والدواء.

ميليشيات الشبيحة تعمل بالتوازي مع قوات الجيش والشرطة، والتي تم ذكرها للمرة الأولى في عام 1975، وقد استخدِمت ضد المعارضين في عام 1982 في مذبحة حماة، وتسيطر عليها مباشرة عائلة الأسد. وعادت إلى الظهور بعد مارس 2011، وبدأت في شن هجمات لقمع وتخويف جماعات المعارضة.

Bashar Al Assad: Criminal against Humanity – Report of human rights violations committed in Syria" FIDH Report (July 2011) www.fidh.org/IMG/pdf/reportSyria2807eng.pdf ps. 7.

Kashmira Gander "UN to stop updating death toll in Syria conflict" The Independent January 7 2014.

استند تقرير الأمم المتحدة إلى مجموعة الوثائق المختلفة والحكومة السورية. انظر. "تحديث التحليل الإحصائي لتوثيق عمليات القتل في الجمهورية العربية السورية"، مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة، أغسطس، 2014.

"أكثر من 300 ألف شخص قتلوا منذ بداية الثورة السورية"، المرصد السوري لحقوق الإنسان، 2 ديسمبر 2014.

أعداد القتلى في أبريل 2015 Death Toll of" April 2015" Syrian Network For Human Rights 01.05.2015

Bashar Al Assad: Criminal Against Humanity"FIDHReportp.5;"Crackdown in Syria: Terror in Tell Kalakh" Amnesty International Publications July 2011 p.6 and "Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic" UN Human Rights Council (A/HRC/23/58) June 4 2013.

'I wanted to die' كنت أريد أن أموت "ضحايا التعذيب في سوريا يتحدثون"، منظمة العفو الدولية،

مارس2012، ص29.

Torture Archipelago – Arbitrary Arrests Torture and Enforced Disappearances in Syria's Underground Prisons since March 2011" Human Rights Watch July 201

"تقرير اللجنة الدولية المستقلة عن الجمهورية العربية السورية"، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic" UN Human Rights /23 /HRC /A) Council/ 58) p. 15–16.

Syrian Women & Girls: No Safe Refuge" Refugees International Field Report 16 November 2012.

Report of the independent international commission of inquiry on the Syrian Arab Republic" UN Human Rights Council /24 /HRC /A) 46) p. 18

Death everywhere: War crimes and human rights abuses in Aleppo" Amnesty International May 2015 p. 7 and 20.

تقرير عن مصداقية أدلة معينة فيما يتعلق بتعذيب وإعدام أشخاص مسجونين من قبل النظام السوري الحالي" http: //static.guim.co.uk /ni /1390226674736 /syria-report-execution-tort.pdf

See: "Rule 149: Responsibility of armed opposition groups" Customary international humanitarian law www.icrc.org /customary-ihl /eng /docs /v1_cha_chapter42_rule149

تقرير اللجنة الدولية المستقلة حول الجمهورية العربية السورية، مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة، (A /HRC / 23 / 58)، ص6.

أريكا سولومون، مريم كاروني، "سوريا يمكن أن تستخدم الأسلحة الكيماوية ضد الأجانب"، رويترز، 2 يوليو 2012

مارك لاندر "أوباما يهدد باستخدام القوة ضد سوريا"، صحيفة نيويورك تايمز، 20 أغسطس 2012

سوريا: الآلاف يعانون من أعراض عصبية يعالجون في المستشفيات المعتمدة من قبل منظمة أطباء بلا حدود، 24 أغسطس 2013

للاطلاع على التقرير كاملًا انظر؛ "United Nations Mission to Investigate Allegations of the Use of Chemical Weapons in the Syrian Arab Republic – Final Report" https: //unoda-web.s3.amazonaws.com /wp-content /uploads /2013 /12 /report.pdf December 20 2013

ستة وتسعون بالمئة من الأسلحة الكيميائية المعلنة في سوريا دمرت "، مركز أنباء الأمم المتحدة –Ninety six percent of Syria's declared chemical weapons destroyed" Un News Centre 04.09.2014.

Mark Heinrich "Weapons inspectors find undeclared sarin and VX traces in Syria" Reuters 05.05.2015

مارك هاينريش "عثر مفتشو الأسلحة على آثار غاز الأعصاب وغاز السارين غير المعلن عنهما في سوريا"، رويترز، 5/ 5/ 2015